البعثة الدائمة للجمهورية التونسية
لدى منظمة الأمم المتحدة
بنيويورك

بيان الجمهورية التونسية
في الدورة 78 للجمعية العامة للأمم المتّحدة

نيويورك، 23 سبتمبر 2023

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أتقدّم إلى سعادة السيد " دنيس فرانسيس Dennis Francis" ومن خلاله إلى جمهورية "ترينيداد أند توباغو" Trinidad and Tobago، بأحرّ التهاني على توليه رئاسة الجمعية العامّة لهذه الدورة 78، متمنّيا له النّجاح والتوفيق في إدارة أعمالها، ومؤكّدا دعمنا لرؤيته "السلم، والازدهار، والنموّ، والاستدامة".

كما أعرب لمعالي السيد"كسابا كاروشي Csaba Kőrösi"، رئيس الدورة 77 عن خالص عبارات الشكر والتقدير على رئاسته الموفّقة.

وأجدّد تقديرنا ودعمنا لجهود الأمين العام السيد "أنطونيو غوتيريشAntonio Guterres" ولمبادراته القيّمة من أجل الارتقاء بالعمل متعدّد الأطراف.

السيد الرئيس،

يمرّ عالمنا اليوم بمرحلة دقيقة تعدّدت فيها التحدّيات والأزمات، في ظلّ تفاقم النزاعات والحروب، وتعمّق الانقسامات الجيوسياسية، وتعثّر مسارات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستمرار أزمة مديونيّة الدول النامية، واتّساع رقعة الفقر والجوع، والهوّة بين دول الشمال والجنوب، إلى جانب الارتفاع غير المسبوق لموجات الهجرة واللّجوء، وتواصل تأثيرات جائحة كوفيد-19، واستفحال أزمة المناخ.

أهذا هو العالم الذي نطمح إليه بعد ما يناهز ثمانية عقود على تأسيس الأمم المتّحدة؟

صورة في اعتقادنا بعيدة كلّ البعد عن الأهداف والقيم التي تأسّست من أجلها المنظّمة الأممية.

ومن هذا المنطلق، فإنّنا ندعو إلى استنباط مقاربات ووسائل جديدة أكثر فاعلية، في التعاطي مع التحدّيات التي تواجهنا اليوم، وإلى تعزيز التعاون والتضامن الدوليين، على أساس المسؤوليّة المشتركة ولكن المتباينة.

كما نؤكّد على أهمية الالتزام الفعلي بميثاق الأمم المتّحدة والقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان من الجميع دون تسييس. فهذا هو سبيل إعادة بناء الثقة بين البلدان ودعم تعدّديّة الأطراف، وتحقيق الأمن والسلم والتنمية.

وفي هذا الإطار، نتطلّع إلى أن تكون هذه الدورة نقطة تحوّل تاريخي وانطلاقة جديدة لمنظومة العمل متعدّد الأطراف والتعاون الدولي.

السيد الرئيس،

لقد علّق مئات الملايين من سكان العالم آمالا كبيرة على أجندة 2030 للتنمية المستدامة، إلاّ أنّ النتائج المحقّقة إلى حدّ الآن، جاءت وللأسف الشديد دون المأمول.

وفي هذا السياق، تدعم تونس الخطّة التحفيزية التي اقترحها الأمين العام لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة وما تضمّنته من مقترحات عملية لتذليل صعوبات تمويل تنفيذها.

كما نثمّن مبادرته بإنشاء مجموعة الاستجابة للأزمات العالمية بشأن الغذاء والطاقة والتمويل، للحدّ من تأثيرات الحرب في أوكرانيا على أسعار الغذاء والطاقة.

ونذكّر في هذا المضمار، بدعوة سيادة رئيس الجمهورية، قيس سعيّد، مؤخرا، بمناسبة قمة النظم الغذائيّة بروما، إلى إحداث مخزون استراتيجي من الحبوب للعالم كلّه يتمّ اللجوء إليه عند الحاجة.

وهنا، لا بدّ من الاعتراف بأنّه بات من الواضح فشل النظام المالي الدولي، الذي تمّ وضعه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في توفير شبكة الأمان العالمية وضمان التمويل الميسّر والمستدام للدول النامية والأقلّ نموّا.

فعلى العكس من ذلك، أصبح هذا النظام يخذلها، كما ساهم في تعميق الهوّة بين البلدان المتقدّمة والبلدان النامية، التي تجد نفسها اليوم أمام خيارات صعبة بين تخصيص أغلب مواردها لتسديد الديون وخدمات الدين، أو تغطية الاحتياجات الحيوية لشعوبها.

لذلك، ندعو اليوم إلى إدخال إصلاحات جوهريّة على المنظومة المالية الدولية وتغيير الحوكمة الاقتصادية العالمية، باعتبار ذلك أولوية قصوى لتجاوز الاختلالات والفوارق الراهنة، والتأسيس لنظام ناجع يستثمر في التنمية المستدامة والأجيال القادمة.

كما ندعو إلى التعاطي المسؤول والجدّي لتيسير استعادة الأموال المنهوبة بالخارج لفائدة شعوب الدول المتضرّرة، بما يعزّز تعويلها على مواردها الذاتيّة، وإلى بحث سبل منع مثل هذه التجاوزات مستقبلا.

السيد الرئيس،

إنّ ما يشهده العالم اليوم من توسّع لتداعيات تغيّر المناخ وتدهور للنظم الإيكولوجيّة وتفاقم للكوارث الطبيعيّة، يحتّم علينا جميعا ترتيب مجابهة هذه التحديات ضمن أعلى سلّم أولوياتنا، وذلك على الرغم من عدم تسبّب العديد من دولنا فيما آلت إليه وضعيّة الكوكب.

وفي هذا الإطار، تثمّن تونس مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بالدعوة لعقد قمّة الطموح المناخي. ونجدّد في هذا السياق التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود الدولية وتكثيفها لوضع الحلول اللّازمة وتحمّل كلّ الأطراف لمسؤولياتها، بما في ذلك لتوفير التمويل المناخي للبلدان الأكثر تضرّرا.

السيّد الرئيس،

تفاقمت ظاهرة الهجرة غير النظاميّة في منطقة انتمائنا الجغرافي بسبب ضعف مستويات التنمية في العديد من دول قارتنا الإفريقية، وطول أمد النزاعات، وآثار التغيرات المناخيّة، فضلا عن استغلال الشبكات الإجرامية لهشاشة وضعيات آلاف الأشخاص وبحثهم عن فرص حياة أفضل للمتاجرة بهم، سواء في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط أو شماله أوفي دول جنوب الصحراء.

وإذ نؤكد على ضرورة اعتماد مقاربة شاملة لمعالجة مسألة الهجرة غير النظامية، تقوم على القضاء على أسبابها العميقة، لا على معالجة نتائجها، فإنّنا نشدّد مجدّدا على تحمّل كافّة الأطراف من بلدان المصدر والعبور والمقصد والمنظّمات الإقليمية والدولية، لمسؤولياتها في ذلك. وندعو، في هذا السياق، إلى استكمال مسار المؤتمر الدولي حول التنمية والهجرة الذي انطلق من روما بمبادرة تونسيّة-إيطاليّة.

لقد دأبت تونس على التعاطي مع مسألة الهجرة غير النظامية بما يتوفر لديها من إمكانيات، بكلّ مسؤولية، انطلاقا من تمسّكها الثابت بمنظومة حقوق الإنسان واحترامها لالتزاماتها الدولية. ونؤكّد في المقابل أنّ تونس لن تقبل بالتوطين المبطّن للمهاجرين غير النظاميين. كما أنّنا ندين كلّ استغلال

سياسيّ أو إعلاميّ لا مسؤول لمعاناة ضحايا الهجرة غير النظامية خدمة لأجندات سياسيّة.

السيد الرئيس،

لم تكن تونس بمعزل عمّا شهده العالم ويشهده من تحدّيات طالت تأثيراتُها الأوضاعَ الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية. ونحن عازمون، رغم الصعوبات الظرفية، على تجاوز هذه التأثيرات وتعزيز قدرتنا على الصمود والاستدامة، بالتعاون مع أشقائنا وأصدقائنا وشركائنا، مع الحفاظ على مبادئ وثوابت سياستنا واستقلال قرارنا الوطني.

كما أنّنا ماضون بكلّ ثبات، في مسار الإصلاح وتكريس الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد من أجل تصحيح وتعزيز تجربتنا الديمقراطية وأداء مؤسّسات الدولة، ووضع حدّ للتعاطي السياسي اللاّمسؤول لما يزيد عن عقد من الزمن، وذلك استجابة لتطلّعات الشعب التونسي التي عبّر عنها صراحة في 25 جويلية 2021؛ وهو متمسّك بها إلى حين استكمال هذا المسار الإصلاحي رغم كلّ الصعوبات والضغوطات.

ونحن حريصون أيضا على رفع قدرتنا على مواجهة التحدّيات القائمة، على غرار تداعيات الأوضاع الإقليمية والدولية، ونقص التمويل، وتأثيرات التغيرات المناخية، ومخلّفات جائحة كوفيد-19 - التي كانت بلادنا بالمناسبة سبّاقة بمبادرة رئاسيّة إلى الدعوة لتفعيل التضامن الدولي في مواجهتها عبر اعتماد قرار مجلس الأمن 2532 (2020)، بالاشتراك مع فرنسا-

كما نواصل العمل على تعزيز الإدماج والتمكين الاقتصادي للمرأة والشباب، وتوسيع مشاركتهما في كلّ مجالات الشأن العام وفي دوائر اتّخاذ القرار. ونسعى كذلك إلى تحقيق الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق،

وتعزيز التحوّل الرقمي، علاوة على تأمين حماية اجتماعية دامجة للأفراد وضمان التوزيع العادل لعائدات النموّ.

وبقدر ما تعوّل تونس خلال هذه المرحلة المهمّة من تاريخها على مواردها الذاتيّة من أجل تحقيق النقلة المنشودة، فإنّها تدعو شركاءها إلى التفاعل البنّاء مع مسارات الإصلاح والتحديث القائمة وإلى دعم جهود التعافي الاقتصادي لبلادنا، من منطلق ترابط المصالح والمصير المشترك والتقييم السياسيّ الذكيّ.

السيد الرئيس،

تؤكد تونس على ضرورة مواصلة الإصلاح والمضي قدما في مسارات إعادة التنشيط الجارية صلب المنظّمة الأممية.

وفي هذا الإطار، انخرطت تونس بفاعلية في مسارات تنفيذ تقرير الأمين العام "خطّتنا المشتركة". وهي تتطلّع إلى أن تكون قمّة المستقبل، مناسبة لتجديد التزام الجميع بالمبادئ المشتركة، من أجل بناء مستقبل آمن ومستدام للبشرية جمعاء.

وهو ما يقتضي، وفق رؤيتنا، إرساء نظام عالمي جديد أكثر توازنا، لا ترتيب تفاضلي فيه للدول، لأنه كلما غاب العدل إلا وزاد الفقر واندلعت الحروب وتفاقم الإرهاب. كما يستوجب نظرة جديدة وشاملة لمفهوم الأمن والسلام، تركّز على الأسباب العميقة لعدم الاستقرار ونزعات العنف والحروب.

السيد الرئيس،

إنّ استمرار المظلمة التاريخية والمعاناةَ المسلّطة على الشّعب الفلسطيني منذ أكثر من سبعة عقود من الاحتلال، بكلّ ما رافقها من اضطهاد وتنكيل، أمر غيرُ مقبولٍ بكلّ المقاييس القانونية والأخلاقية والإنسانية، كما هو الشأن بالنسبة إلى صمت المجموعة الدولية على إمعان سلطات الاحتلال في الاستهتار بقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي، وإصرار سلطات الاحتلال على التمادي في سياساتها العدوانية ومخطّطاتها الاستيطانية.

لذلك ندعو مجدّدا مجلسَ الأمن والمجموعة الدولية ككل إلى تحمّل مسؤولياتها لحمْل سلطات الاحتلال على احترام قرارات الشرعية الدولية، لتحقيق تسويةٍ سلمية عادلة وشاملة على أساس المرجعيات الدولية المتّفق عليها، تُنهي الاحتلال وتضع حدّا لمعاناة الشعب الفلسطيني، وتمكّنه من استرداد حقوقه المشروعة وتجسيم دولته المستقلة ذات السيادة والمتّصلة جغرافيا، على حدود 04 جوان 1967 وعاصمتها القدس الشريف. كما ندعو إلى تمكين دولة فلسطين من العضوية الكاملة في الأمم المتّحدة.

وفي محيطنا المباشر، نجدّد تأكيد التزامنا الثابت بمواصلة تقديم كلّ الدّعم للأشقّاء اللّيبيين ومساعدتهم على التوصّل إلى تجاوز الخلافات وتحقيق تسوية سياسية عن طريق حوار ليبي - ليبي بمساعدة الأمم المتّحدة، تعزّز الوحدة الوطنية وتحفظ سيادة ليبيا واستقلالها. كما نؤكّد رفضنا للخيارات العسكرية، ولكلّ أشكال التدخّل الخارجي في الشؤون الداخلية لليبيا، المباشر منها وغير المباشر.

وندعو، في نفس السياق، إلى تضافر الجهود الأممية والدولية لإيجاد حلول سياسية للأوضاع في كلّ من سوريا واليمن، تنهي معاناة شعبيْهما الشقيقين وتعيد إليهما الأمن والسلم، وتحفظ سيادتهما واستقلالهما

ووحدتهما الترابية. كما تدعو تونس إلى وقف التصعيد في السودان الشقيق والاحتكام إلى الحوار لتجاوز الأزمة.

كما ندعو إلى تضافر الجهود الأممية والدولية لمساعدة إفريقيا على التخلّص من الأزمات المتتالية، التي لم تتسبّب قارّتنا في الكثير منها، ونؤكّد على أهمية إضفاء بعد أخلاقي أكبر في التعاملات الاقتصادية، مراعاة مصالح البلدان الإفريقية.

السيد الرئيس،

في الختام، أودّ التأكيد أنّنا جميعا اليوم في مفترق الطرق وفي ساعة الحقيقة، باعتبار حجم وجسامة المخاطر والتحدّيات غير المسبوقة التي لا تستثني أحدا وتهدّد حاضرنا ومستقبل الأجيال القادمة.

وإنّ خياراتنا المبنيّة على الذكاء وبعد النظر، ومدى التزامنا بإنسانيتنا، وإيماننا بمصيرنا المشترك، وتمسّكنا بميثاق الأمم المتّحدة وبقيم التضامن والتعاون بروح من المسؤوليّة، ستكون حاسمة لإعادة المصداقيّة لمنظومة العمل متعدد الأطراف.

وشكـــــــرا.